ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

«عقدة غزة» تلاحق جنود العدو.. انتحار سبعة جنود خلال شهر

حسن حردان

سجل ارتفاع ملحوظ في حالات انتحار الجنود "الإسرائيليين"، والذي بلغ ٧ حالات في شهر تموز الفائت وحده، وفقاً لتقارير إعلامية إسرائيلية، الامر الذي يعتبر ظاهرة غير مسبوقة، تحصل نتيجة تصاعد اعداد القتلى والجرحى في صفوف جيش الاحتلال، بفعل هجمات المقاومة في قطاع غزة، الذي تحوّل الى مستنقع يستنزف جنود العدو.. هذه الظاهرة التي وصفت بـ "الوباء الصامت" ناتجة عن تفاقم "عقدة غزة"، نسبة لـ "عقدة فيتنام" التي عانى منها جيش الاحتلال الأميركي في فيتنام، وأدّت الى هزيمته على أيدي مقاتلي الفيتكونغ.

والسؤال الذي يطرح في ضوء ذلك هو:

ما هي الدلالات والنتائج العميقة التي تنتج عن هذه الظاهرة على المستويين العسكري والمجتمعي في كيان الاحتلال "الإسرائيلي":

أولاً، دلالات ارتفاع حالات الانتحار:

١ ـ تفاقم أزمة الصحة النفسية في الجيش: يؤكد هذا العدد المرتفع وجود أزمة متفاقمة في الصحة النفسية داخل جيش العدو "الإسرائيلي"، لا سيما بين الجنود الذين شاركوا في العمليات العسكرية، في قطاع غزة. العديد من التقارير تشير إلى أنّ الجنود يتعرّضون لـ "صدمات مروعة" جراء ما يواجهونه من أحداث قاسية نتيجة وقوعهم في كمائن المقاومة.

٢ ـ تأثير مباشر للحرب: ترتبط هذه الزيادة بشكل مباشر بتداعيات الحرب على قطاع غزة التي بدأت في تشرين الأول ٢٠٢٣. الجنود يعودون من جبهات القتال وهم يعانون من ضغوط نفسية هائلة، وكوابيس، وصدمات ما بعد الحرب، وشعور بالإحباط واليأس.

٣ ـ نقص الدعم النفسي والإهمال: تشير بعض التقارير "الإسرائيلية" إلى

أنّ الدعم النفسي المقدّم للجنود غير كافٍ، وأنّ هناك بيروقراطية وإجراءات معقدة تعيق حصول الجنود على العلاج اللازم. بعض عائلات المنتحرين أكدت أنّ أبناءهم توسّلوا لتلقي العلاج النفسي ولم يحصلوا عليه.

٤ ـ تأثير على جنود الاحتياط: يبدو أنّ النسبة الأكبر من الجنود المنتحرين هم من قوات الاحتياط في الخدمة الفعلية، مما يشير إلى أنهم قد يكونون أكثر عرضة للتأثر بالصدمات النفسية، نتيجة عودتهم المفاجئة إلى أجواء القتال بعد حياة مدنية.

٥ ـ تكتّم رسمي: رفض المتحدث باسم جيش الاحتلال "الإسرائيلي" الكشف عن بيانات رسمية لحالات الانتحار، مما يعكس رغبة في التكتّم على حجم المشكلة وتجنّب إثارة القلق العام.

ثانياً، نتائج وتداعيات هذه الظاهرة:

١ ـ تدهور معنويات الجنود: ارتفاع حالات الانتحار يؤثر سلباً على معنويات الجنود الآخرين في الخدمة، ويخلق شعوراً بالقلق والخوف من المصير المجهول، خاصة بين أولئك الذين يعانون من مشاكل نفسية مماثلة.

٢ ـ تأثير على ثقة الجمهور بالجيش: على الرغم من محاولات التكتّم، فإنّ تسرّب هذه الأرقام وتزايد الحديث عنها قد يؤدي إلى اهتزاز ثقة الجمهور "الإسرائيلي" بقدرة الجيش على رعاية جنوده وحمايتهم نفسياً، وليس فقط جسدياً.. وتعزيز التيار "الإسرائيلي" الذي يطالب ويضغط لوقف الحرب والانسحاب من مستنقع غزة.

٣ ـ ضغط على القيادة السياسية والعسكرية: تثير هذه الحالات ضغطاً متزايداً على المستويين السياسي والعسكري لاتخاذ إجراءات أكثر جدية وفعالية لمعالجة قضايا الصحة النفسية في الجيش، وتوفير الدعم اللازم للجنود. وقد دفع هذا ٩ أعضاء من لجنة الخارجية والأمن في الكنيست لعقد جلسة طارئة لمناقشة تصاعد حالات الانتحار.

٤ ـ تحدٍّ طويل الأمد للمجتمع الإسرائيلي: يعتبر الخبراء أنّ هذه المشكلة ليست مجرد قضية فردية تخص الجنود، بل هي "وباء صامت" يهدّد النسيج الاجتماعي "الإسرائيلي" ككلّ، وقد تظهر تداعياته بشكل أكبر وخطورة بعد انتهاء العمليات القتالية. يتوقع أن تترك هذه الأزمة بصمات عميقة على المجتمع في السنوات المقبلة إذا لم يتمّ التعامل معها كأولوية وطنية عاجلة.

٥ ـ زيادة الأعباء على نظام الصحة العامة: مع تزايد أعداد الجنود الذين يعانون من مشاكل نفسية (حوالي ١٠ آلاف عسكري من أصل ١٩ ألف جريح يعانون من أعراض نفسية منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣)، يواجه نظام الصحة العقلية في كيان الاحتلال ضغوطاً هائلة، وهناك تحذيرات من اقترابه من "الانهيار الكامل" بسبب النقص الكبير في الأطباء النفسيين.

من هنا فإنّ انتحار ٧ جنود "إسرائيليين" في شهر واحد هو مؤشر كبير على تفاقم عقدة غزة في صفوف الجنود الصهاينة، ومدى حجم الأزمة النفسية التي يواجهها جيش الاحتلال الإسرائيلي و"المجتمع الإسرائيلي" ككلّ نتيجة لحرب الإبادة الإسرائيلية في غزة، والتي نجحت المقاومة الفلسطينية في تحويلها الى حرب استنزاف لجنود وضباط العدو.

أميركا ووعد إبليس بالجنة

شوقي عواضة

مع تصاعد الضّغوط الدّوليّة على لبنان لنزع سلاح المقاومة لا سيّما الضّغوط الأميركيّة التي تمارسها واشنطن التي تلعب دور (الوسيط) بموجب تفاهم وقف إطلاق النّار في حين أبدت عمليّاً أنّها ليست وسيطاً بل هي طرف يتبنّى وجهة نظر العدوّ "الإسرائيلي" بالكامل، ويتجلّى ذلك الدّور بشكلٍ جلي من خلال محاولة إدارة ترامب فرض شروط العدوّ على لبنان والتنصّل من مسؤوليّاتها كطرفٍ راع لاتفاق وقف إطلاق النّار بين لبنان والعدوّ الصّهيوني. فمنذ توقيع الإتفاق في (٢٧ كانون الثاني/ يناير٢٠٢٤) الذي تأكّدت فيه شراكة الأميركي للعدوّ الصّهيوني في العدوان على لبنان أكثر من ذي قبل من خلال صمته وعدم اعتراضه على جرائمَ واعتداءاتِ العدوّ الاسرائيلي اليوميّة على لبنان التي بلغت وفقاً لما أعلنت عنه صحيفة "هآرتس" العبريّة نقلاً عن قياداتٍ في سلاح جوّ العدوّ الإسرائيلي أنّه شنّ نحو ٥٠٠ غارة وقتل أكثر من ٢٣٠ عنصراً في (حزب اللّه) في لبنان منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النّار حيّز التّنفيذ دون أيّ اعتراض من الجانب الأميركي أو الفرنسي الرّاعي للاتفاق من أجل ممارسة المزيد من الضّغط على لبنان لتسليم سلاح المقاومة الذي بات المهمّة الأولى والوحيدة لرعاة الاتفاق لا سيّما أميركا التي تغدق بتقديم الوعود للبنان باستثمارات الإعمار مقابل نزع السّلاح.

فواشنطن التي تفاوض لبنان على حقوق مكتسبة له لم تفِ بوعودها حتّى

مع حلفائها وهي التي عوّدت العرب أن تأخذ منهم دون أن تعطي أو تقدّم سوى مشاريع وهميّة، وتاريخ السّياسة الأميركيّة القائم على البلطجة حافل بذلك، وقد بدأ من مصر التي وقعت اتفاقيّات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ مروراً باتفاقيّة وادي عربه بين الأردن وكيان العدوّ عام ١٩٩٤، إضافة إلى إتفاقية أوسلو، وصولاً إلى السّودان باتفاق التّطبيع مقابل رفع العقوبات عنه وإزالته من قائمة "الدّول الراعيّة للإرهاب" ووعده بتقديم حزمة مساعدات مالية تصل إلى ١,٢ مليار دولار استثمارات أميركيّة مباشرة في البنى التّحتية ودعمه اقتصادياً وسياسياً في مرحلة ما بعد الثّورة.

تمّ التطبيع وتنصّلت الإدارة الأميركيّة من وعودها بحجّة عدم الاستقرار السّياسي، ولم يحصل السودان على شيء من وعود الإبليس الأميركي بالجنّة، كما هناك شاهد آخر من شواهد الخداع الأميركي هو المغرب من خلال الاعتراف الرّسمي الأميركي بسيادة المغرب على الصّحراء الغربيّة الذي دفع ثمناً مقابل دعم سياسيٍّ واقتصاديٍّ أميركيٍّ واسعٍ ووعود باستثمارات أميركية كبيرة لمْ يتحقّق منها شيء بسبب تغيير الإدارة الأميركيّة، حيث صاغت الإدارة الجديدة موقفاً جديداً من الصّحراء الغربيّة. أمّا في البحرين الذي كان أوّل المبادرين للانخراط في الاتفاقيّات الابراهيمية مقابل وعود أميركية بالدّعم الاقتصادي وتحويل البحرين إلى مركز تكنولوجيّ إقليمي وتقديم كافّة التّسهيلات التّجاريّة له لم يحصل على أيّ وعد من الوعود الأميركيّة ولا استثمارات كبيرة أو صغيرة مقابل تحقيق أميركا مكاسب استراتيجيّة لها وللكيان الصّهيوني ودون تقديم أيّ شيء للبحرين.

أمّا الحليف الأكبر للكيان الصّهيوني وهو الإمارات الذي طبّع علاقاته مع العدوّ مقابل وعود وتعاون دفاعي وأمني غير مسبوق وعلاقات تجاريّة كبيرة F٣٥ بيعه طائرات في مجالي الدّفاع والتّكنولوجيا والأمن ما أنجز فعليّاً من الاتفاق هو التّطبيع الإماراتي مع العدوّ في حين جمّدت إدارة بايدن الصّفقة التي لم تنفّذ حتى اليوم.

أمّا السّعودية التي كانت أوّل المبادرين لصفقة القرن مقابل وعود أميركيّة سواء كانت سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة فتبخّرت مع تغيّر لإدارة وخرج السّعوديون بلا مكاسب حقيقيّة، بينما حقّقت أميركا للعدوّ كلّ المكاسب من خلال اتفاقيات التّطبيع.

بعد كلّ تلك الشّواهد يأتينا الأميركي بإغراءاته الاقتصاديّة والماليّة وبوعوده المكذوبة وبصكوك غفرانه لرفع العقوبات عن لبنان مقابل نزع سلاح المقاومة في ظلّ استمرار العدوان الاسرائيليّ على لبنان بغطاء أميركي ودولي. فأميركا تضع لبنان بين خيارين أحلاهما مرّ نزع السلاح أو الحرب التي يطبّل لها بعض أطراف الدّاخل الذين ما زالوا يحلمون بمشاريعهم التّقسيميّة وتحويل لبنان إلى كانتونات ودويلات، لكن في أسوأ الأحوال ما يقوم به العدوّ من اعتداءاتٍ هو عدوانٌ على لبنان وانتهاكٌ لسيادته في مقابل اعتراف أميركي بعجزه عن إلزام العدوّ باتفاق وقف إطلاق النار.

وأمام ذلك لربما نشهد المزيد من التّصعيد العدواني للعدوّ على لبنان لممارسة المزيد من الضّغوط للتّخلي عن سلاح المقاومة التي لن تقف مكتوفة الأيدي أمام العدوان الإسرائيلي الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركيّة، وبالتالي ما بخلت فيه أميركا عن تقديمه لحلفائها المطبّعين لن تجود به على لبنان ولو قدّموا لها لبنان بأكمله. فمهمة واشنطن هي حماية هذا الكيان وليس إعادة الدّولة اللبنانيّة القويّة، ولا يوجد مصلحة لا لأميركا ولا للكيان بوجود دولةٍ قويةٍ على حدود الكيان الغاصب، بل إنّ أولويات أميركا هي الحفاظ على تفوّق العدوّ الإسرائيلي في المنطقة وإزالة كلّ التّهديدات ومنها سلاح المقاومة الذي أثبت أنّ قوّة لبنان بمقاومته وجيشه وشعبه ومن عجز عن ضمان وقف اعتداءات العدوّ اليومية هو أعجز من أن يفي بوعوده للبنان والاتفاقيات التي لم تحرّر أرضاً ولا أسرى هي لا تساوي قيمة الخبر الذي كُتبت به وما ينفع اللبنانيّين فقط وحدة موقفهم جيشاً وشعباً ومقاومة لمواجهة المرحلة المقبلة.

كيف يؤدي حصر السلاح إلى السيادة؟

ناصر قنديل

لا جدال حول درجة حرص رئيس الجمهورية على السيادة الوطنية، والسلم الأهلي، وقد تحمل ضغوطاً شديدة طيلة تسعة شهور أعقبت وقف إطلاق النار، منها شهران قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، وسبعة بعد الانتخاب، وهو يتمسك بثلاثة ثوابت، الأول إن لبنان نفّذ ما عليه وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، بحيث انسحبت المقاومة من منطقة جنوب نهر الليطاني، وانتشر الجيش فيها، وكل تقدم لاحق في التطبيق ينتظر وفاء الراعيين الأميركي والفرنسي بتعهداتهما لضمان الالتزام الإسرائيلي بموجبات الاتفاق لجهة الانسحاب ووقف الاعتداءات وإطلاق الأسرى، والثاني أن استحقاق البحث بسلاح المقاومة يأتي بعد إيفاء الإسرائيلي بموجباته المحددة في الاتفاق والقرار ١٧٠١، والثالث أن اللبنانيين لن يخاطروا بسلمهم الأهلي طلباً لترجمة حصر السلاح بيد الدولة ولذلك فإن لا حل لمسألة السلاح إلا بالحوار ثم الحوار ثم الحوار.

الواضح أن خطاب رئيس الجمهورية في عيد الجيش لم يتخلّ عن هذه الثوابت، لكنه خاطب المقاومة وبيئتها بلغة الدعوة للنظر في الاستعصاء القائم وعدم الاستجابة الأميركية لطلبات الدولة اللبنانية،

وتمسكها وحمايتها لتمسك الاحتلال بربط أي تقدّم في مسار وقف إطلاق النار بأن تقدم المقاومة على خطوة ثانية بعد الانسحاب من جنوب الليطاني تتمثل بتسليم أسلحتها الصاروخيّة الاستراتيجيّة التي تقلق "إسرائيل" ليتسنى الانتقال إلى خطوة إسرائيلية أولى، وهنا يتمّ سرد الضغوط والتهديدات التي يسمعها المسؤولون اللبنانيون ولم يتعرض لها الخطاب، لكنها موجودة بين سطوره، سواء التهديد بالحرب الإسرائيلية او التهديد بالضغط المالي والاقتصادي غربياً وعربياً، بما لا قدرة للبنان على تحمله.

خطاب الرئيس لم يستبدل تسلسل الأولويات، الذي يضع الخطوة الأولى على عاتق الاحتلال، وقد حافظ عليه في تسلسل الفقرات لكنه لم يقدّمه كما في السابق كتسلسل زمني حاكم، تاركاً الباب مفتوحا لمناقشات سوف تجري في الحكومة معلوم سلفاً أن إزالة حاجز الرئاسة من أمامها، يعني فتح الباب لتطيح الحكومة بهذا التسلسل الزمني، وتتبنى تسلسلاً معاكساً، يضع الخطوة الأولى المطلوبة على عاتق المقاومة، متجاهلاً ما جرى تنفيذه من الاتفاق من جانب المقاومة، دون أن يقوم الأميركي بما يجب لفرض تنفيذ مواز ومتفق عليه يفترض بالإسرائيلي القيام به.

السؤال الذي يواجه هذا التحول السياسي الذي تتجه نحوه الحكومة، ليس حول جدية الضغوط وحجمها، ولا حول قراءة الحكومة لاستحالة الرهان على المواجهة، والحكومة بغالبية أعضائها ورئيسها تتبنّى منهجاً يقول بأن قوة لبنان الضغط الدبلوماسي الذي اختصره وزير الخارجية بالقول ليس لدينا من سلاح إلا الرهان على أن أميركا تحبّنا فنذهب ونبكي لها، السؤال هو هل لدى الحكومة منطق يقنع طفلاً صغيراً بأن تسليم السلاح او ترجمة حصر السلاح يؤدي إلى حماية السيادة؟

مع ما جرى في سورية، حيث النظام الجديد يحظى بدعم أميركي عربي تركي لا يملك لبنان مثله ولا يحلم بامتلاك مثله، ترجمتها مواقف أميركية وتركية معلنة حول تبني هذا النظام، والنظام ترعرع في الحضن التركي الأمني والاستخباري، والأميركي لا يخفي رهاناته على هذا النظام وتترجم أفعاله ذلك، واندفاع مالي وسياسي سعودي ترجم بحجم الاستثمارات وفتح الطريق لرجال الأعمال السعوديين نحو سورية، وبالطلب إلى الرئيس الأميركي رفع العقوبات عن سورية، وحيث هذا النظام سبق وقدّم ولا يزال يقدّم لـ"إسرائيل" التزامات لا يملك لبنان مجاراتها، سواء بما فعله بقوى المقاومة وإيران وإعلان العداء لهما او حرصه على الأمن الإسرائيلي او استعداده لتجاهل احتلال الجولان لمرحلة غير قصيرة، وكان حصيلة ما ناله من الإسرائيلي دون أن ينجح اي من الرعاة والحماة من العرب والغرب والأتراك في حمايته، أن تمدّد الإسرائيلي في محافظاته الجنوبية وعبث بنسيجه الطائفي وقصف مقاره السيادية في العاصمة دمشق من وزارة الدفاع إلى المقر الرئاسي.

من المفهوم أن يقول المسؤولون إننا لا نستطيع تحمل الضغوط وأن ليس لدينا حل مشرف نعرضه على اللبنانيين، وإننا نعلم أن تسليم السلاح لن يحفظ السيادة، بل ربما يقوم الإسرائيلي بطرد الجيش اللبناني واليونيفيل من جنوب الليطاني، كما فعل بحق الجيش السوري جنوب سورية، وأن تسليم السلاح يضمن تخفيف الخسائر، لكنه لا يضمن تحقيق السيادة ، ومثل هذه المصارحة تتيح للبنانيين مناقشة الخيارات على قاعدة أن الدولة عندما لا تستطيع حماية السيادة ولا تستطيع أن تعرض على شعبها حلاً مشرفاً تصارحه وتتقبل أن يتخذ الشعب خياراته ولو كانت انتحارية!

الأشد خطورة هو أن تصيب بعض الرؤوس الحامية أوهام اختيار الانتحار بطريقة الروليت الروسية عبر أخذ اللبنانيين إلى حرب أهليّة بدلاً من أن تترك من يقبلون أن يقتلوا بيد الاحتلال ليختبر الذين يبقون على قيد الحياة نهاية الفيلم الأميركي الطويل، وطعم لبنان الجديد بنكهة اللحم بعجين.